

الكلمة الافتتاحية لسعادة د.عبيد الزعابي، الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع بالإمارات

العربية المتحدة والرئيس المشارك لمجموعة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمنطقة

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الضيوف الكرام، السيدات والسادة، إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أرحب بكم في اجتماع آخر لمجموعة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن حوكمة الشركات.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة للتعبير عن تقديري لجهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل تسهيل التحالف الضروري بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتوجيه ومساعدة تلك الاقتصاديات الناشئة والنامية من خلال تحديد معالم سياستها بشأن حوكمة الشركات. كما أود التعبير عن امتناني للسيدة/ جابريل فيجويريدو دياس، رئيس لجنة الأوراق المالية البرتغالية والرئيس المشارك في مجموعة العمل الماثلة لدعمها المستمر بالإضافة إلى كافة الأعضاء الحاضرين هنا للتشجيع على هذه المشاركة. وأخص بالشكر السيدة/ فيانا جورديانت، كبير مديري السياسة ورئيس برنامج مجموعة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

استعرضت السيدة/ جابريل بوضوح صياغة وتقديم الأعمال الأساسية الكاملة التي تولتها هذه المجموعة. وأود فقط أن أشير إلى أن هذه الشراكة قد أحرزت أعمالاً جديرة بالتقدير خلال الثلاث سنوات الأخيرة من خلال التعاون المستمر بين الأعضاء والخبراء المحليين وكان لها دور هام في تدشين هذا التقرير اليوم بشأن " حوكمة الشركات " في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: بناء إطار المنافسة والنمو".

ويضم هذا التقرير أربع نقاط تركيز استراتيجية تحديداً: إمكانية الحصول على رأس المال والشفافية والافصاح والتوازن بين الجنسين في قيادة الشركات وحوكمة المشاريع المملوكة للدولة ويقدم تحليلاً شاملاً للمشهد العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار تلك النقاط الأربع شاملة الأعمال المستقبلية المحتملة. وحيث أننا نمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سوف ألقى

* بتاريخ 17 أبريل في مقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس

الضوء على منظور منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن كلاً من تلك النقاط بالإضافة إلى أهمية هذا التقرير.

إن حوكمة الشركات تجعلها أكثر قابلية للمحاسبة والشفافية تجاه المستثمرين وتزودها بأدوات للرد على مخاوف المساهمين الشرعيين مثل التنمية البيئية والاجتماعية المستدامة. وتساهم في تنمية وزيادة الحصول على رأس المال لتشجيع الاستثمارات الجديدة وتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل إلى جانب الأهمية القصوى لثقافة الحوكمة القوية في جذب والإبقاء على المستثمرين الدوليين.

وبينما تم إحراز تقدم واضح خلال العقد الماضي في وضع أطر الحوكمة للشركات المسجلة بصفة خاصة وخصوصاً في الدول ذات الأسواق الرأسمالية الضخمة، كان التقدم في تحسين حوكمة الشركات العائلية ذات الملكية الخاصة أبطأ من ذلك بكثير. ونتيجة لذلك، تفاوتت جودة ممارسات الحوكمة التي أظهرتها الشركات العائلية ذات الملكية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تفاوتاً كبيراً. وبينما احتضن بعضها ثقافة أفضل للحوكمة، تستمر شركات أخرى في الممارسات غير المناسبة بشكل خطير على البيئة الاقتصادية للمنطقة متزايدة التعقيد والتكامل العالمي.

إن التمويل والهياكل القانونية وهياكل الملكية وتشكيل مجلس الإدارة والشفافية والإفصاح يجعل تطبيق المبادئ الصحيحة لحوكمة الشركات مهمة تنطوي على تحديات داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مما يجعل نتائج هذا التقرير والعمل المستقبلي المقترح أكثر أهمية وطلب لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفيما يتعلق بمسألة الشفافية والحصول على رأس المال، نعلم جميعاً بأن البيانات المالية المقدمة من شركات منطقة الشرق الأوسط وأفريقياً معدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وعلى الرغم من ذلك، لا تتوافر الحسابات السنوية المدققة بالكامل والبيانات المالية ربع السنوية دائماً للعامّة مع إمكانية الوصول المحدود إلى مطالب المستثمرين مما يؤثر سلباً على التمويل ويمنع مشاركة المستثمر الأجنبي. وتدرك المؤسسات القائمة في المنطقة بأن تعزيز ممارسات الإدارة

والحوكمة الخاصة بها يمكنها تحسين دخولها إلى أسواق رأسمالية وتخفيض التكلفة المرتفعة للديون ويمكن أن يكون هذا التقرير نبراس في صياغة خارطة طريق لهم في هذا الصدد.

وبقدر اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بذلك، يُطلب من كافة الشركات المسجلة تقديم تقرير حوكمة الشركة إلى الأسواق المالية باللغتين العربية والإنجليزية ويكون متاح للاطلاع عليه من العامة. وتقدم تلك التقارير الإفصاحات الرئيسية عن معايير الحوكمة المتنوعة مثل تشكيل مجلس الإدارة ووظائف أعضاء المجلس وأتعابهم ومكافآتهم وتمثيل الاناث والإفصاحات بشأن معاملات أعضاء مجلس الإدارة وملكية الأسهم في الشركة بما في ذلك أي أسهم مملوكة في شركة المجموعة أو في الشركة ذات الصلة.

وبالإضافة الى ما سبق، قامت هيئة الأوراق المالية والسلع بتكليف الشركات المسجلة لضمان أن تكون كافة مراسلات واعلانات مستثمريهم ثنائية اللغة، وعلاوة على ذلك قامت هيئة الأوراق المالية والسلع بتكليف الشركات المسجلة بتأسيس مكتب مخصص لعلاقات المستثمرين وإبراز تفاصيل الاتصال الخاصة به على الموقع الالكتروني للتسهيل على المستثمرين، كما طالبنا الشركات بتوجيه الدعوة لكافة المستثمرين لعقد اجتماع الجمعية العمومية السنوي عن طريق الرسائل النصية ورسائل البريد الالكتروني لتعزيز مشاركة مستثمرين جدد. كما قامت هيئة الأوراق المالية والسلع بتخصيص صفحة على موقعها الالكتروني لحماية المستثمرين الجدد تُعرف المستثمر بحقوقه ومسئوليته وتقدم كافة المعلومات اللازمة الأخرى. وقد يكون من الجدير بالذكر هنا أن قامت هيئة الأوراق المالية والسلع مؤخرًا بتنظيم أسبوع حوكمة الشركات والذي قامت فيه الهيئة بورش عمل مخصصة لمجالس إدارات الشركات المسجلة وتعريفهم بدورهم ومسئولياتهم خاصةً تجاه حماية مصالح المستثمرين الجدد.

الاهتمام الآخر فيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين وتمثيل الاناث في مجالس إدارات الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، على حد اعتقادي لا ينبثق من أي مخاوف تقنيه أو ندرة المواهب. ووفقاً لدراسة أجرتها جامعة خليفة في دولة الامارات العربية المتحدة، تمثل النساء الاماراتيات 60% من إجمالي الخريجين في دولة الامارات العربية المتحدة ونسبة 43% من نسبة القوى العاملة الوطنية. وهذا يعني أن المرأة الإماراتية لديها العلم والخبرة ومؤهلة لتكون

عضو مجلس إدارة في شركة. فهن على أهبة الاستعداد ولديهم الرغبة والمثابرة. إلا أنهم يحتجن الفرصة. حيث أن ذلك يتطلب تغيير في السلوك وعقل متفتح مع رغبة الجميع في قبول التغيير. صنف تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2018، الإمارات العربية المتحدة، في المركز الأول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المساواة في الأجور وفي عدد النساء في المناصب الوزارية كما تم تسجيل تطورات في المساواة بين الجنسين في مؤشرات التشريعين وكبار المسؤولين والمدراء ومؤشرات العمر الصحي المتوقع.

كما توقع الخبراء أن الاقتصادات التي ستجج في الثورة الصناعية الرابعة ستكون تلك القادرة على الاستخدام الأمثل لمواهبها المتاحة وتؤدي مجالس الإدارة المتوازنة الي رفع أداء الشركات. وفي هذا الخصوص تشير عدة مقترحات في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الي التوازن بين الجنسين في دولة الامارات العربية المتحدة كمثل يُحتذى به لمساعدة الدول على تدارك الفجوة بين الجنسين.

وفي النهاية لا تنطبق مبادئ حوكمة الشركات الخاصة بمجموعة دول العشرين/منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات للمؤسسات المملوكة للدولة فقط على بلدان مجموعة العشرين بل يتم تطبيقها عالمياً بما في ذلك منطقة الخليج. يساعد هذا التقرير على تكييف هذه المبادئ مع هيكل حوكمة شركات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لجعلها على قدم المساواة مع المعايير الدولية. كان هناك اتجاه آخر لوحظ في شركات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هذا الصدد وهو التركيز المتزايد على متطلبات تقارير (الحوكمة الاجتماعية البيئية) في اقتصادات مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن والكويت التي أصبحت مصدراً محتملاً لبداية مستثمري الأسواق الناشئة. أعلنت هيئة الأوراق المالية والسلع من جانبها بالفعل عن خطة استدامة سوق رأس المال وترغب في التعاون مع الآخرين في هذه المنطقة لتطوير معايير وتصنيفات محددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كان هذا مجمل كلمتي. وأتطلع لمزيد من النقاش حول هذا التقرير في الجلسات القادمة، حيث أتطلع إلى مشاركة المزيد من الأفكار مع جميع المتحدثين أثناء المناقشات. شكرا لكم

النقاط الحوارية للجلسة الختامية بعنوان "الخطوات المستقبلية للتعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"